

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ قضايا بحثية

المسؤولية القانونية عن أخطاء التشخيص الإشعاعي المعتمد
على الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة في القانون الفرنسي
والأردني والإماراتي

مقدمة:

يشهد القطاع الطبي خلال السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، خاصة في مجال الأشعة الطبية وتشخيص الأمراض. وقد أدى هذا التطور إلى ظهور تساؤلات قانونية جديدة تتعلق بتحديد المسؤولية عند وقوع أخطاء تشخيصية ناتجة عن الأنظمة الذكية. وفي هذا الإطار جاءت الدراسة المعنونة "المسؤولية القانونية عن أخطاء التشخيص الإشعاعي المعتمد على الذكاء الاصطناعي: دراسة مقارنة في القانون الفرنسي والأردني والإماراتي" المنشورة عام ٢٠٢٥، والتي تناولت الإشكالات القانونية المرتبطة بتحديد المسؤولية عن الأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في التشخيص الطبي.

أولاً: إشكالية البحث من خلال تحليل الدراسة يمكن استخلاص الإشكالية الرئيسية في التساؤل الآتي: كيف يمكن تحديد المسؤولية القانونية عن الأخطاء التشخيصية الناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الأشعة الطبية، ومن هو المسؤول قانونياً عن الضرر الناتج عن هذه الأخطاء في ظل القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية:

هل يتحمل الطبيب المسؤولية عن الخطأ التشخيصي رغم اعتماده على نظام ذكاء اصطناعي؟

هل تنتقل المسؤولية إلى الشركة المصنعة أو مطور النظام؟

هل تكفي قواعد المسؤولية المدنية التقليدية لمعالجة الأضرار الناتجة عن الذكاء الاصطناعي؟

ما أثر الطبيعة التقنية المعقدة للخوارزميات على إثبات الخطأ وعلاقة السببية؟

ثانياً: تطبيق تدقيق ملائمة الإشكالية البحثية:

١. الوضوح: الإشكالية واضحة ومحددة، إذ تركز على مشكلة قانونية دقيقة تتمثل في تحديد المسؤولية عن أخطاء التشخيص الطبي الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.
٢. الأصالة والجدة: تتميز الإشكالية بالحدثاثة لأنها ترتبط بتقنيات حديثة ما زالت تثير جدلاً فقهيّاً وتشريعياً واسعاً في الأنظمة القانونية المقارنة.
٣. الأهمية العلمية: تعالج الإشكالية موضوعاً يمس حق الإنسان في الحياة والسلامة الجسدية، كما ترتبط بمستقبل المسؤولية المدنية في البيئة الرقمية.
٤. الأهمية العملية: لها آثار مباشرة على الأطباء والمستشفيات وشركات تطوير البرمجيات والمرضى، وبالتالي فإن نتائجها قابلة للتطبيق العملي.

٥. القابلية للبحث: يمكن دراسة الإشكالية من خلال النصوص القانونية والفقه والأحكام القضائية المقارنة، مما يجعلها قابلة للتحليل العلمي.
٦. - التحديد وعدم العمومية: حددت الدراسة نطاقها في أخطاء التشخيص الإشعاعي ولم تتناول جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي الطبية، وهو ما يعزز دقة الإشكالية.
٧. - وجود فجوة بحثية: تكشف الدراسة عن وجود غموض تشريعي فيما يتعلق بتوزيع المسؤولية بين الطبيب ومطور النظام والمؤسسة الطبية، وهي فجوة بحثية حقيقية.

التقييم النهائي:

بعد تطبيق معايير تدقيق الإشكالية البحثية يتبين أن الدراسة تستوفي شروط الإشكالية البحثية الجيدة؛ فهي واضحة ومحددة وحديثة وقابلة للبحث وتطرح مشكلة قانونية واقعية ذات أهمية كبيرة كما أنها تتناول فراغاً متزايد الأهمية مع انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي. لذلك تعد هذه الدراسة نموذجاً مناسباً للإشكالية البحثية القانونية المعاصرة.